محاسبة التحوط ما بين معيار المحاسبة الدولي IAS39، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9

دراسة تحليلية مقارنة

Hedge accounting between the International Accounting Standard IAS39 and the International Financial Reporting -Comparative Analytical Study-Standard IFRS9

شرقي زكرياء*

مخبر مالية، محاسبة، جباية وتامين

جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس- الجزائر

z.chergui@univ-soukahras.dz

ايمن فريد

مخبر مالية، محاسبة، جباية وتامين

جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس- الجزائر

a.farid@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2024/01/15 تاريخ القبول للنشر: 2024/04/09 تاريخ النشر:27 /2024/06

ملخص:

جاءت هذه الدراسة بهدف إجراء مقارنة لمحاسبة التحوط بحسب ما كانت عليه في IAS39 وما أصبحت عليه في IFRS9 بالاعتماد على متطلبات المعيارين، مع توضيح الاسباب الكامنة وراء التخلي عن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS39 واستبداله بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9.

في الأخير تم الوصول إلى جملة من النتائج مفادها أنه تم إلغاء شرط التعويض بنسبة 125/80 في المائة والاستعاضة عنه باختبار الفعالية القائم على المبادئ، وأيضا إلغاء شرط اختبار الفعالية بأثر رجعي مع ترك تقييم مستقبلي فقط يتم إجراؤه في بداية كل فترة تحوط، وفي فإننا أوصينا بتكثيف الابحاث التي تتناول موضوع محاسبة التحوط حسب *IFRS9*وتناوله من زوايا مختلفة، كالبحث في أهمية تطبيق محاسبة التحوط حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية *IFRS9* وغيرها من الأبحاث.

الكلمات المفتاحية: محاسبة التحوط، معيار المحاسبة الدولي IAS39 ، معيار الإبلاغ المالي IFRS9، تحوط، فعالية التحوط.

تصنيفات JEL: G38.

Abstract:

This study came with the aim of making a comparison of hedge accounting according to what it was in IAS39 and what it has become in IFRS9, based on the requirements of the two standards, while clarifying the reasons behind abandoning the application of the international accounting standard IAS39, and replacing it with the International Financial Reporting Standard IFRS9.

Finally the conclusion wasreached، a number of results indicate that the 80/125 percent compensation requirement was abolished and replaced with a principles-based effectiveness test, and the requirement for a retrospective effectiveness test was abolished, leaving only a future evaluation to be conducted at the beginning of each hedging period. We recommended intensifying research that deals with the topic of hedge accounting according to IFRS9 is addressed from different angles, such as researching the importance of applying hedge accounting according to the International Financial Reporting Standard IFRS9 and other research.

Keywords:hedge accounting; international accounting standard IAS39;Financial Reporting Standard IFRS9; hedging; hedge effectiveness.

Jel Classification Codes:G38 .

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يعد المعيار IAS39 أول معيار محاسبي جاء ليوجه قواعد الاعتراف والقياس للأدوات المالية، فموضوع استخدام الأدوات المالية لتغطية المخاطر المحتملة لا يخلو من جانبه المحاسبي المتعلق بكيفية القياس والاعتراف عن هذه الادوات المالية، لهذا فتبني معيار IAS39 يعد جد مهما لتوجيه الاعتراف والقياس من جهة، والمحاسبة عن تغطية المخاطر أو محاسبة التحوط التي تضمنها هذا المعيار من جهة أخرى.

وتحت ضغط العديد من الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية الدولية (خاصة مجموعة العشرين G20) وكذا تأثير مفرزات الأزمة المالية العالمية 2008، جاء معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 والذي تم تأجيل العمل به إلى 2018 بعدما كان في 2015 والمتعلق بالأدوات المالية ليعوض معيار المحاسبة الدولي رقم 39: الأدوات المالية (الاعتراف والقياس) لما شاب هذا المعيار من تعقيدات عجزت الكثير من المحاسبات المحلية على فهمها وتطبيقها في الواقع مما ألزم مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB التفكير في معيار جديد يتمتع بالسهولة والبساطة (IFRS 9) والذي سايره كذلك جهد أمريكي من خلال إصدار معيار من مجلس المعايير المحاسبة الأمريكي FASB أكثر بساطة.

1.1. إشكالية الدراسة: ومن خلال الطرح السابق يمكن أن يتبادر إلى أذهاننا التساؤل الرئيسي التالي

ماهي أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة الدولي IAS39، ومعيار الابلاغ المالي IFRS9 في المعالجة المحاسبية لمحاسبة التحوط؟

ولتبسيط اشكالية الدراسة تم صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أسباب التخلي عن معيار المحاسبة الدولي IAS39، واستبداله بمعيار الابلاغ المالي IFRS9؟
- كيف عالج المعيار المحاسبي الدولي IAS39 محاسبة التحوط؟
- كيف عالج معيار الابلاغ المالي IFRS9 محاسبة التحوط؟

2.1. أهمية الدراسة

نظرا لأهمية الأدوات المالية كعنصر أساسي لعلاقة التحوط ضمن محاسبة التحوط، فلا بد لنا من اظهار كيفية المعالجة المحاسبية للأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها من منظور المعيارين IAS39 وIFRS9 في القوائم المالية، والتي تساعد متخذي القرار في معرفة الوضع المالي للمنشأة.

3.1. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى ابراز المعالجة المحاسبية للتحوط في ظل IAS39 ونظيره IFRS9 ومن ثم تحليل ومقارنة الاختلافات التي بينهما من زوايا مختلفة كما تهدف الدراسة الى تحليل الاسباب الرئيسية لاستبدال المعيار IAS39، بالمعيار IFRS9.

4.1. فرضيات الدراسة

سعيا منا للإجابة على إشكالية الدراسة والوصول لأهدافها، افترضنا جملة من الفرضيات المبدئية كما يلي:

- صعوبة وتعقيد المعيار المحاسبي الدولي IAS39 منأسباب استبدال هذا الاخير بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9.
- متطلبات محاسبة التحوط حسب IAS39 ليست واضحة بالشكل المطلوب ولا تتوافق مع سياسات إدارة المخاطر للكيانات الاقتصادية.

- يقدم IFRS9 نموذج إصلاح جوهري لمحاسبة التحوط مع تعزيز الافصاح عن نشاطات ادارة المخاطر، ويمثل النموذج الجديد إجراء إصلاح كبير لمحاسبة التحوط لتتماشى المعالجة المحاسبية مع أنشطة إدارة المخاطر، وتمكين المؤسسات لتعكس بشكل أفضل هذه الأنشطة في قوائمها المالية.

5.1. الدراسات السابقة:

❖ **Study ofAlves Dantas José, Barbosa Leite Gustavo, Determinantes para a Adoção do Hedge Accounting pelos Bancos Brasileiros.(Alves Dantas & Barbosa Leite , 2022)**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المحددة لاعتماد محاسبة التحوط من قبل البنوك البرازيلية التي تنشر البيانات المالية بموجب معايير IFRS، تم فحص البيانات المالية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لـ 40 بنكا للفترة من 2015 إلى 2020، وكشفت نتائج الاختبارات التجريبية أن حجم البنوك وكونها مدرجة في مستويات الحوكمة B3 ومستوى ربحية الكيانات لا تساعد في تفسير اعتماد محاسبة التحوط من قبل البنوك البرازيلية.

❖ **دراسة شوقي طارق، محاسبة التغطية (التحوط) للمشتقات المالية في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 IFRSالأدوات المالية مقارنة مع المعيار الأمريكي SFAS133.** (شوقي، 2017)

تهدف هذه الدراسة الى ابراز الاختلافات الجوهرية لمحاسبة التحوط بين كل من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9والمعيار الامريكي SFAS133 كما عالجت الدراسة محاسبة التحوط من منظور IFRS9 وSFAS133، واعتمد الباحث في الدراسة الميدانية على عقد مقارنة بين IFRS9 وSFAS133 في معالجة محاسبة التحوط ومن ثم تحليل الاختلافات المتوصل اليها، وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج نذكر أهمها، بالنسبة للمشتقات الداخلية ومخاطر العملات الاجنبية لا يعتبرها IFRS9.مؤهلة للتغطية اما SFAS133 فيسمح بالمحاسبة عن مخاطر العملات الاجنبية مع المشتقات الداخلية شريطة استيفاء معايير محددة تسمح IFRS9 بتعيين اداة واحدة للتحوط لأكثر من خطر أما SFAS133 فلا تسمح بذلك.

2. التأصيل العلمي لمفهوم محاسبة التحوط

2.1. عموميات حول محاسبة التحوط

قبل الحديث عن مفهوم محاسبة التحوط لا بد اولا من المرور بأهم المفاهيم المرتبطة بها.

❖ **مفهوم التحوط:** هو اجراء وقائي من خلال قيام ادارة المخاطر بالتخطيط لتجنب المخاطر الرئيسية الثلاثة التي ستتعرض لها مستقبلا وهي تحوط سلعة أو منتج وتحوط سعر الفائدة وتحوط سعر الصرف الأجنبي. (Sabina, Chimere, & Augustine , 2023, p. 1015)

- **أداة التحوط:** هي أداة مشتقة محددة (للتحوط من مخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية فقط)أو أصل مالي غير مشتق التزام مالي غير مشتق من المتوقع أن تعوض قيمته العادلة أو تدفقاته النقدية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند تحوط. (IAS 39;, Paragraph 10)
- **بند التحوط:** هو أصل أو التزام أو تعاقد مؤكد أو صافي استثمار في عملية أجنبية يعرض المنشأة إلى مخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها، أو بتعبير أخر هو العنصر الذي يغطى المخاطر التي يتعرض لها البند المتحوط له، وكثيرا ما تكون أداة التحوط مشتقة.(شوقي ، 2018، صفحة 168)

- **فعالية التحوط:** فعالية التحوط هي الدرجة التي تتغير عندها القيمة العادلة أو النقدية تدفقات البند المغطى التي تنسب إلى مخاطر التحوط يتم مقاصتها التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للتحوط. (IAS 39;, Paragraph 10)

❖ **مفهوم محاسبة التحوط:** بينما تعتبر إدارة المخاطر ضرورة من وجهة نظر اقتصادية، إلا أنها معقدة للغاية ومثيرة للجدل من منظور المحاسبة والتقارير المالية، ولكن بغض النظر عن التعقيد، فإن فهم كيفية استخدام أدوات إدارة المخاطر يؤثر على البيانات المالية ويؤثر بشكل كبير على الأرباح المبلغ عنها، لذلك سنعمل في هذا الجزء على تبسيط وتوضيح مفهوم محاسبة التحوط من خلال ما يلي(Bunea-Bontas, 2009):

يتم تطبيق التحوط لتقليل المخاطر التي تحملها بعض المعاملات التجارية و/أو بنود الميزانية العمومية، التأثير المطلوب لعلاقة التحوط هو أن التغييرات في أداة التحوط (المشتقة) والبند المغطى يعوض كل منهما الآخر، لذلك جاءت محاسبة التحوط بهدف الإبلاغ عن التطورات المعاكسة للبند المغطى وأداة التحوط بطريقة تعوض بها مكاسب أحد البنود خسائر البند الآخر، في نفس الفترة الزمنية، من منظور اقتصادي بحت،لن تواجه المنشأة ربحا أو خسارة على الإطلاق، نظرا لأن الأداء المعاكس للبند المغطى وأداة التحوط سيعوضان بعضهما البعض.

كما تستخدم المشتقات عادة للحماية من المخاطر والشكوك في البنود المغطاة، مثل: الموجودات والمطلوبات المعترف بها والتي يتم قياسها بالتكلفة أو التكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالأرباح والخسائر في حقوق الملكية أو بنود مثل المعاملات المتوقعة أو الالتزامات الثابتة التي غير معترف بها في الميزانية العمومية، هذا يخلق عدم تطابق في توقيت التعرف على المكسب والخسارة، تسعى محاسبة التحوط إلى تصحيح هذا عدم التطابق عن طريق تغيير توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر على أي من البند المغطى أو أداة التحوط، هذا يتجنب الكثير من التقلبات التي قد تنشأ إذا تم الاعتراف بالمكاسب والخسائر المشتقة في بيان الدخل، كما هو مطلوب من قبل مبادئ المحاسبة العادية.

وبناء على ما سبق يمكن تعريف محاسبة التحوط على انها عملية تسجيل وتقديم التقارير المالية للتعاملات المالية المستخدمة لتقليل أو تعويض المخاطر المحتملة للتغير في قيمة الأصول أو الالتزامات المالية.

2.2 . تصنيفات محاسة التحوط

يوفر المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 أشكالا مختلفة من محاسبة التحوط، اعتمادا على نوع علاقة موثقة: تغطية القيمة، تحوط التدفق النقدي، وتحو الاستثمار صافي الاستثمار في عملة اجنبية وسنتطرق اليها كمايلي:

❖ **تحوط التدفق النقدي:** يتم تعريف تحوط التدفق النقدي، بدوره، على أنه حماية ضد التعرض للتباين في التدفقات النقدية، والتي قد تعالج مخاطر محددة مرتبطة بالمجموع أصل أو التزام معترف به أو أحد مكوناته أو المعاملة المرتقبة بشدة محتمل ويمكن أن يؤثر على النتيجة (المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9)، إنه نموذج التحوط الذي يسمح ليتم الاعتراف بالأرباح والخسائر غير المحققة من أداة التحوط كأدوات أخرى الدخل الشامل في حقوق ملكية الكيان،والهدف من ذلك هو حماية التدفقات النقدية المستقبلية من المخاطر الناشئة عن العمليات أو الأصول أو الأصول المستقبلية سلبية أو واقعية أو متوقعة، بهذه الطريقة، سيكون من الممكن التوفيق الإيرادات والمصروفات، وكذلك المكاسب والخسائر من معاملات التحوط، والتي تشمل آلية إعادة تصنيف المبالغ المعترف بها سابقا كمبالغ أخرى نتائج شاملة(Dantas & Teixeira , 2022, p. 4).

❖ **تحوط القيمة العادلة:** وهي المحاسبة عن المخاطر الناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المعترف به او للالتزام الثابت غير المعترف به المنسوبة إلى مخاطرة معينة والتي سوف تؤثر في حساب الأرباح أو الخسائر، ويستعمل هذا النوع من التحوط لمعادلة التغيرات في القيمة العادلة للبنود المحوطة ذات الاسعار او اسعار الفائدة الثابتة وتتطلب المحاسبة عنها المعالجات الآتية(الدوغجي و العكيلي، 2013، الصفحات 56-57):

- يتم الاعتراف في حساب الارباح أو الخسائر بالمكسب أو الخسارة الناجمة من قياس أداة التحوط بالقيمة العادلة وبالمقابل يتم تعديل قيمة المشتقة المالية لتعكس التغيرات في قيمتها العادلة.
- يتم الاعتراف المباشر في حساب الارباح أو الخسائر بالمكسب أو الخسارة الناجمة عن قياس البند المحوط بالقيمة المعادلة وبالمقابل يتم تعديل المبلغ المسجل للبند المحوط، وينطبق ذلك حتى لو كان هذا البند مقاسا بطريقة أخرى فقد يكون البند مقاسا بالتكلفة أو التكلفة المطفأة (مثل المدينون والقروض)، وقد يكون مقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة يتم تعجيل ACCELERATE الاعتراف بالمكسب أو الخسارة الناجمة عن تغير القيمة العادلة للبند المحوط في حساب الارباح أو الخسائر لكي يكون في المدة المالية نفسها التي يتم فيها الاعتراف بالمكاسب أو الخسارة الناجمة عن تغير القيمة العادلة لأداة التحوط لتحقيق مطابقة المقابلة بينهما في كشف الدخل بهدف معادلة او موازنة تأثيرهما على الأداء المالي.

يتم تسجيل المكسب أو الخسارة الناتجة عن القيمة المعادلة للعنصر المحمي مباشرة في حساب الأرباح أو الخسائر. وفي المقابل، يتم ضبط قيمة العنصر المحمي المسجل في السجلات المحاسبية. ينطبق ذلك حتى إذا كان العنصر المحمي مقاسا بطريقة أخرى، مثل التكلفة أو التكلفة المطفأة (مثل الديون والقروض)، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (مثل الأصول المالية المتاحة للبيع وفقا للمعيار IAS39 الغير ساري المفعول بدءا من 31 ديسمبر 2014 أو الاستثمار في أدوات حق الملكية وفقا للمعيار IFRS9). في هذه الحالة، يتم تسريع الاعتراف بالمكسب أو الخسارة الناتجة عن تغير القيمة العادلة للعنصر المحمي في حساب الأرباح أو الخسائر لضمان تطابقها في نفس الفترة المالية التي يتم فيها الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة لأداة التحوط، بهدف تحقيق التواؤم بينهما في كشف الدخل وتأثيرهما على الأداء المالي.

❖ **تحوط صافي الاستثمار في العملية الأجنبية**

تحوط صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (HIFO) من منظور محاسبي، يشبه هذا النوع من التحوط إلى حد كبير تحوط التدفق النقدي ويحسب بطريقة مماثلة، خاصة بالنسبة للشركات العاملة دوليا، التي لديها شركات تابعة في دول مختلفة تستخدم عملات مختلفة، وهذا النوع من التحوط قد تكون جذابة، عندما يتم إعداد الحسابات الموحدة، فروق الصرف مؤجلة إلى حقوق الملكية حتى يتم تصفية الشركات التابعة، عندما تكون شركة تابعة في النهاية المستبعدة، يجب الاعتراف بهذا الجزء من حقوق الملكية في بيان الدخل للمنشأة على أنه جزء من ربح أو خسارة تصفية الشركة التابعة، تتغير القيمة العادلة لأداة التحوط (المشتقة)، بافتراض أنها فعالة، يتم الاعتراف بها أيضا في حقوق ملكية المنشأة حتى التخلص من الشركة التابعة، تولد هذه المطابقة التأثير التعويضي لعلاقة التحوط، من أجل أن تكون فعالة، فإن صافي تحوط الاستثمار سيكون دائما تقريبا بالعملة المحلية للشركات التابعة.(Hausin , Hemmingsson , & Johansson , 2008, p. 15)

3. التحوط في ضوء العيار المحاسبي الدولي IAS39 ونظيره محاسبة معيار الإبلاغ المالي IFRS9:

يعد المعيار المحاسبي الدولي IAS39 اول معيار يختص بمعالجة الادوات الم الية الاعتراف والقياس ومحاسبة التحوط ومع ذلك تم استبداله بمعيار الابلاغ المالي IFRS9 من خلال هذا المحور سنتناول المعالجة المحاسبية لمحاسبة التحوط من منظور المعيارين وسنتعرف على اهم الاسباب التي تقف ورا استبدال المعيار المحاسبي الدولي IAS39 بمعيار الإبلاغ المالي IFRS9.

1.3.محاسبة التحوط وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS39

❖ **حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS39**

فإن هذا المعيار يسمح بمحاسبة التحوط في ظل ظروف معينة بشرط أن تكون علاقة التحوط (IAS 39;, Paragraph 72, p. 88) تم تحديدها وتوثيقها رسميا، بما في ذلك هدف واستراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بالمنشأة للقيام بالتحوط وتحديد أداة التحوط، والبند المغطى، وطبيعة المخاطر التي يتم التحوط لها، وكيف ستقوم المنشأة بتقييم فعالية أداة التحوط ومن المتوقع أن تكون فعالة للغاية في تحقيق التغيرات المقاصة في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المنسوبة إلى المخاطر المحوطة كما هو محدد وموثق، ويمكن قياس الفعالية بشكل موثوق وتم تقييمها على أساس مستمر وتقرر أنها فعالة للغاية وفي 30 يوليو 2008، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل معيار المحاسبة الدولي IAS39التوضيح مسألتين من مسائل محاسبة التحوط:

- التضخم في بند تحوط مالي؛
- مخاطرة من جانب واحد في عنصر تحوط. (iasplus, 2014)

❖ **أدوات التحوط:** قد يتم تصنيف جميع عقود المشتقات مع طرف مقابل خارجي كأدوات تحوط باستثناء بعض الخيارات المكتوبة، قد لا يتم تصنيف الأصل أو الالتزام المالي غير المشتق كأداة تحوط إلا كتحوط من مخاطر العملات الأجنبية(IAS 39;, Paragraph 72).

لأغراض محاسبة التحوط، يمكن فقط تصنيف الأدوات التي تتضمن طرفا خارج الكيان الذي يعد التقرير كأداة تحوط. ينطبق هذا أيضا على المعاملات داخل المجموعة (باستثناء بعض تحوطات العملات الأجنبية للمعاملات المتوقعة داخل المجموعة)، ومع ذلك، قد تكون مؤهلة لمحاسبة التحوط في البيانات المالية الفردية. (IAS 39;, Paragraph 73)

❖ **فعالية التحوط:** يتطلب معيار المحاسبة الدولي IAS39، تقييم فعالية التحوط بأثر رجعي ومستقبلي، للتأهل لمحاسبة التحوط في بداية التحوط، وعلى الأقل، في تاريخ كل تقرير، يجب توقع أن تكون التغييرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى المنسوب إلى مخاطر التحوط فعالة للغاية في تعويض التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط على أساس مستقبلي، وعلى أساس بأثر رجعي حيث تكون النتائج الفعلية في نطاق 80٪ إلى 125٪.(iasplus, 2014)

يتم الاعتراف بكل عدم فعالية التحوط على الفور في الربح أو الخسارة (بما في ذلك عدم الفعالية ضمن نافذة 80٪ إلى 125٪. (iasplus, 2014)

❖ **توقيف محاسبة التحوط:** يجب إيقاف محاسبة التحوط مستقبلا عند انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها لم يعد التحوط يفي بمعايير محاسبة التحوط على سبيل المثال لم يعد فعالابالنسبة لتحوطات التدفق النقدي، لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة، أو يقوم الكيان بإلغاء تعيين التحوط. -IAS 39;, Paragraph 91 101)

2.3.أسباب التخلي عن المعيار المحاسبي الدولي IAS39واستبداله بمعيار الابلاغ المالي IFRS9

ذكر HOGOFORST رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية أن مجموعة العشرين سنة 2009 طلبت من IASB و FASB إلى تحسين معايير التقييم والتزويد وتحقيق مجموعة واحدة من معايير المحاسبة العالمية عالية الجودة، خاصة تلك المعايير المتعلقة بالأدوات المالية،(Hoogervorst, 2014)في يوليو 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية النسخة النهائية من (IFRS9) للأدوات المالية بناء على ما تريده مجموعة العشرين.(anssari & al-tamimi, 2023, p. 29)

ومن هذا المنطلق تحدث رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية، في خطاب ألقاه في يناير 2016 أمام البرلمان الأوروبي إلى أن التغيير الأكبر الناتج عن استبدال المعيار المحاسبيIAS39،هو نموذج لخسائر الائتمان المتوقعة التي تتطلب الاعتراف في الوقت المناسب بالخسائر الحتمية في البيانات المالية، لا سيما في البنوك(Gornjak, 2017, p. 116).

إن الافتقار إلى الحذر هو الأساس لانتقاد المعيار الحالي لمعيار المحاسبة الدولي IAS39، والذي يقوم على تصور أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تسمح بقدر أكبر من الإقراض والتوسع في الائتمان، والأرباح غير المحققة والمكافآت والأرباح غير المبررة.(Gornjak, 2017, p. 127)

وفقا لبعض الأبحاث السابقة، فإن 69٪ من الشركات الفرنسية عانت بسبب تنفيذ معيار المحاسبة الدوليIAS39 ورد أنه مليء بالغموض تقنيا وعمليا، وأنه فشل في تقديم نماذج تقدير جاهزة للاستخدام ويفتقر إلى منهجية تنفيذ واضحة

ومن أهم جوانب الضعف في معيار المحاسبة الدولي IAS39انجد تأخير الاعتراف وخفض خسائر الائتمان، وفي ضوء هذا نذكر بأن اليونان عانت خلال 2005-2011 من تداعيات تبني IAS 39 لأنه يمنع الاعتراف في الوقت المناسب بمخصص خسائر الائتمان، مما أدى إلى تفاقم آثار الأزمة المالية، كون أن مسار الاعتراف بالخسائر المتوقعة غير واضح، حيث تعتبر الخسائر من أهم العوامل التي أدت إلى استبدال معيار المحاسبة الدولي IAS39، إذ أن بعض الأبحاث السابقة وجدت أن خسائر الائتمان تتبع نمطا مرتبطا بالوضع الاقتصادي المحلي، يتزايد خلال أوقات الرفاه الاقتصادي وتناقص في فترات الانكماش.

تم تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS39 منذ عام 2004 وقد خضع لـ 23 تعديلا ، مما ساهم في ذلك التعقيد وصعوبة تتبع هذه التعديلات، إذ اعتبر الممارسون معيار المحاسبة الدوليIAS39امن بين أكثر معايير المحاسبة تعقيدا جنبا إلى جنب مع IFRS1 وIFRS9، المعيار الدولي للتقارير المالية 32، والمعيار الدولي للتقارير المالية 37، ويوصى باستبداله على أساس المبادئ مع المحاسبة على أساس القواعد لتبسيطها، حيث أن هناك نقصا في الاتساق وصعوبة في عمل مقارنات بين نتائج هذه الافصاحات، هذا الضعف نتيجة تعقيد معيار المحاسبة الدولي IAS39وحقيقة أنه تم ترك مساحة كبيرة لأنشطة إدارة الكسب عند إجراء تقييم.

قامت دول مثل الاتحاد الأوروبي والصين والفلبين بإجراء تعديلات محلية طفيفة على معيار المحاسبة الدوليIAS39 هذا التناقض بين المعايير المحلية في بعض البلدان ومعيار المحاسبة الدولي IAS39يوسع الفجوة في المقارنات، تطبيق معيار

المحاسبة الدولي IAS39 تسبب في حدوث مشكلات عند المقارنة ذات الصلة بعمليات الإفصاح في إسبانيا والبرتغال.(Al-Nsour & Abuaddous, 2022, p. 8)

لذلك ذكر(Huian, 2012, p. 28) أن معيار المحاسبة الدولي IAS39،هو أحد أسباب الأزمة المالية في عام 2008، وهو ما دع مجموعة العشرين ومجلس ECOFIN بأن تقترح تحسين معيار الأدوات المالية بهدف زيادة الاستقرار المالي.

3.2. محاسبة التحوط وفق معيار الابلاغ المالي IFRS9

❖ **حسب معيار الابلاغ المالي IFRS9**

لم يتم تصميم نموذج محاسبة التحوط في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 لاستيعاب التحوط من المحافظ المفتوحة والديناميكية. نتيجة لذلك، بالنسبة لتحوط القيمة العادلة لمخاطر سعر الفائدة لمحفظة الأصول أو الالتزامات المالية، يمكن للمنشأة تطبيق متطلبات محاسبة التحوط في معيار المحاسبة الدولي IAS39 بدلا من تلك الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية،(IFRS 9, Paragraph 6.1.3)بالإضافة إلى ذلك، عندما تطبق إحدى الكيانات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 لأول مرة، فقد تختار كخيار سياستها المحاسبية الاستمرار في تطبيق متطلبات محاسبة التحوط وفقا لمعيار المحاسبة الدولي IAS39 بدلا من متطلبات الفصل 6 من المعيار الدولي للتقارير المالية.(IFRS 9, Paragraph 7.2.21)

❖ **أدوات التحوط**

يمكن فقط تصنيف العقود مع طرف خارج الكيان الذي يعد التقرير كأدوات تحوط(IFRS 9, Paragraph 6.2.3)، قد تكون أداة التحوط أداة مالية مشتقة (باستثناء بعض الخيارات المكتوبة) أو أداة مالية غير مشتقة تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما لم تكن التزاما ماليا محددا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة حيث يتم عرض التغييرات بسبب مخاطر الائتمان في الدخل الشامل الآخر، بالنسبة للتحوط من مخاطر العملات الأجنبية، يمكن تخصيص عنصر مخاطر العملات الأجنبية لأداة مالية غير مشتقة، باستثناء استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، كأداة تحوط.(IFRS 9, Paragraph 6.2.1)

- يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 بتخصيص نسبة (على سبيل المثال 60٪) ولكن ليس جزءا زمنيا (على سبيل المثال، أول 6 سنوات من التدفقات النقدية لأداة 10 سنوات) من أداة التحوط كأداة تحوط، كما يسمح أيضا بالقيمة الجوهرية للخيار وفقط، أو العنصر الفوري لعقد آجل ليتم تعيينه كأداة تحوط، كما يجوز للمنشأة أيضا استبعاد فارق أساس العملة الأجنبية من أداة التحوط المحددة.(IFRS 9, Paragraph 6.2.4)
- يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 بتخصيص مجموعات من المشتقات وغير المشتقات كأداة تحوط. (IFRS 9, Paragraph 6.2.4)
- مجموعات الخيارات المكتوبة والمشترات غير مؤهلة إذا كانت تصل إلى صافي خيار مكتوب في تاريخ التعيين. (IFRS 9, Paragraph 6.2.6)

❖ **متطلبات فعالية التحوط**

من أجل التأهل لمحاسبة التحوط، يجب أن تفي علاقة التحوط بمعايير الفعالية التالية في بداية كل فترة تحوط:

- وجود علاقة اقتصادية بين البند المغطى وأداة التحوط؛

- لا يسيطر تأثير مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن تلك العلاقة الاقتصادية، ونسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها المستخدمة بالفعل في التحوط الاقتصادي. (IFRS 9, Paragraph 6.4.1)

وإذا توقفت علاقة التحوط عن تلبية متطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط، لكن هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط المحددة ظل كما هو، تقوم المنشأة بتعديل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (أي إعادة التوازن للتحوط) بحيث تلبي معايير التأهيل مرة أخرى.(IFRS 9, Paragraph 6.5.5)

4.3.3. توقيف محاسبة التحوط

تتوقف المنشأة عن محاسبة التحوط بشكل مستقبلي فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء من علاقة التحوط) عن تلبية المعايير المؤهلة (بعد أي إعادة موازنة). يتضمن ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، يمكن أن يؤثر التوقف عن محاسبة التحوط إما على علاقة التحوط بأكملها أو جزء منها فقط (في هذه الحالة تستمر محاسبة التحوط لبقية علاقة التحوط. (IFRS 9, Paragraph 6.5.5)

4. الدراسة الميدانية

يعتقد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أنه لضمان تطبيق تقنيات محاسبة التحوط بطريقة تؤدي إلى توفير المعلومات ذات الصلة والموثوقة، فمن الضروري استيفاء معايير صارمة، في واقع الأمر اشتكى الخبراء الماليون والمحاسبين مرات عديدة من الطريقة الصعبة لقياس الأدوات المالية، ونتيجة لذلك بدأ المجلس الدولي لمعايير المحاسبة العملية الرسمية للنظر في إمكانيات الحد من التعقيد في معيار المحاسبة الدولي IAS39 ، ويجب أن تؤخذ معايير مختلفة في الاعتبار فيما يتعلق بالقضايا التالية: البنود المغطاة، أهلية أدوات التحوط ، معاملات التحوط ، اختبارات الفعالية.

1.4. تحليل ومقارنة اختبار فعالية التحوط بين المعيار المحاسبي الدولي IAS39 ومعيار الابلاغ المالي IFRS9:

أدخل المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 أيضا تعديلات جوهرية في المخصصات التي تقوم عليها معالجة عمليات التحوط غير الفعالة، يتم توفير إعادة التوازن بين عمليات التحوط غير الفعالة في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9، وبالتالي لا يتطلب وقف مثل هذه التحوطات على الفور، يجوز للكيانات التوقف عن عمليات التحوط غير الفعالة فقط عندما تفشل محاولات إعادة التوازن هذه، ومع ذلك يحتفظ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 بمنهجية معيار المحاسبة الدولي IAS39، لقياس والتعامل مع عدم فعالية التحوط.

لا يشير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 إلى استخدام أي طريقة محددة لحساب نسبة التحوط. ويترتب على ذلك ضمنيا أن المعيار يقر بعدم وجود إجابة "صحيحة" لهذه المشكلة، وعلى هذا النحو، يشعر أنه من الأفضل ترك الأمر لإدارة الكيان والمراجعين. علاوة على ذلك، فإن تذبذب الخصم الفعلي حول أي نسبة تحوط معينة سيؤدي إلى بعض عدم الفعالية.

ألغى المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 الاختبار بأثر رجعي لفعالية التحوط واحتفظ فقط بالاختبار المستقبلي وبالتالي فهي تتطلب من المنشأة إثبات أن علاقة التحوط تفي بالمعايير الثلاثة المحورية لفعالية التحوط في بداية التحوط وفي كل تاريخ تقرير بعد ذلك، فيما يتعلق بفترة التقرير التالية مباشرة.

وعلى العموم يمكن ابراز اهم الاختلافات بين المعيارين القديم والمستجد كما يلي:

- إلغاء شرط التعويض بنسبة 125/80 في المائة والاستعاضة عنه باختبار الفعالية القائم على المبادئ؛
- إلغاء شرط اختبار الفعالية بأثر رجعي مع ترك تقييم مستقبلي فقط يتم إجراؤه في بداية كل فترة تحوط؛

- زيادة المرونة في كيفية إظهار فعالية التحوط.

ومع ذلك، فإن الحاجة إلى قياس عدم فعالية التحوط والاعتراف بها لم يتم تغييرها بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9.

2.3. تحليل ومقارنة أدوات التحوط المؤهلة بين المعيار المحاسبي الدولي IAS39ومعيار الابلاغ المالي IFRS9

سيحتوي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 على قيود أقل فيما يتعلق بأدوات التحوط مقارنة بمعيار المحاسبة الدوليIAS39، لذلك سيتم قبول المزيد من أنواع الأدوات المالية كأدوات تحوط في حين أنه بموجب معيار المحاسبة الدولي IAS39، يجب أن يكون لأدوات التحوط صفة مشتقة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9، فمن المقرر أن يسمح للمنشآت باستخدام المشتقات، وكذلك الأدوات المالية غير المشتقة كأداة تحوط مثل الموجودات والمطلوبات غير المشتقة.

ومع ذلك، لا يمكن استخدام أدوات التحوط غير المشتقة إلا إذا تم إدراجها بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة، مع حقيقة أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 سيتجاوز ذلك السماح للكيانات بحمل العديد من الأدوات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى محاسبة تحوط أكثر سهولة، علاوة على ذلك، يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 مشاركة طرف خارجي في الأداة المالية.

3.3. تحليل ومقارنة بنود التحوط المؤهلة بين المعيار المحاسبي الدولي IAS39 ومعيار الابلاغ المالي IFRS9:

الاختلافات المتعلقة بالعناصر المغطاة تلامس العديد من البنود نذكر أهمها:

- **التعرضات المجمعة:** تم تقديم مدة التعرض المجمع حديثا بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9، بموجب المعيار المحاسبي الدولي IAS39 المعمول به حاليا، يتم استبعاد مركز المشتقات المصنف كبند تحوط، بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز للمنشأة التعامل مع تعرضها العام للمخاطر من خلال تعويض عقود المشتقات الخاصة بها، من وجهة نظر المحاسبة، يجب تحديد عقود المشتقات الجديدة التي تدخل في علاقة التحوط خلال فترة استحقاقها وإعادة تصنيفها في وقت الدخول، يعزز هذا النهج التعقيد وعدم فعالية التحوط بسبب حقيقة المشتقات الحالية التي لا يتم احتسابها بقيمة عادلة صفرية عند نقطة التخصيص. بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 ، يسمح للشركة بتعيين تعرض مجمع كبند مغطى بشرط مسبق أن يتم إدارة التعرض الكلي كتعرض واحد.

يوفر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 أيضا إمكانية تضمين المعاملات المستقبلية المتوقعة التي تؤدي إلى تعرضات مجمعة، وفقا للمشتقات، يجب الاعتراف بالتعرضات المجمعة كجزء من الأصول أو الخصوم منفصلة وتقييمها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

- **مكونات المخاطر:** وفقا لمعيار IFRS الجديد، يمكن تصنيف مكونات المخاطر كبند تحوط إذا كان من الممكن تحديدها بشكل منفصل ويمكن قياس التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية بشكل موثوق، وهذا يفرغ قيود معيار المحاسبة الدولي IAS39الذي يقضي بأن المراكز غير المالية يمكن تصنيفها فقط كبنود مغطاة إما بما في ذلك بالكامل جميع المخاطر أو حصريا فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك، سيسمح المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 للكيانات بتحديد مخاطر التضخم غير التعاقدية للمركز المالي كبند تحوط، ومع ذلك، في كثير من الحالات، لا يتم ضمان تحديد منفصل وقياس موثوق، وهذا يجعل تحديد مكونات المخاطر لا يزال صعبا بطبيعته.

❖ **المجموعات والمواقف الصافية:** تم تصميم قواعد محاسبة التحوط لمعيار المحاسبة الدولي IAS39 بشكل أساسي لعلاقات التحوط بما في ذلك أداة تحوط واحدة تقوم بتحوط عنصر واحد (تحوط صغير)، لكن، غالبا ما تقوم الكيانات بتحوط العديد من العناصر معا بسبب التكاليف الآمنة. بموجب معيار المحاسبة الدولي IAS39، من الممكن بالفعل تعيين المجموعات كبند مغطى، ولكن يجب الوفاء بالعديد من المتطلبات. ومن ثم، فإن معيار المحاسبة الدولي IAS39 يسمح فقط لأنواع قليلة من المجموعات بأن تكون مؤهلة كعناصر تحوط .

لتوضيح سياسة إدارة المخاطر للكيانات بشكل أفضل، ستتم إزالة بعض القيود المفروضة على التحوط الجماعي أو تخفيفها بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9، سيسمح المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 بتعيين المجموعات كبند مغطى إذا كان من الممكن تأهيل البنود أو عناصر العناصر التي تتكون منها المجموعة بشكل فردي لمحاسبة التحوط، علاوة على ذلك، يجب إدارة جميع العناصر في الشركة على أساس المجموعة.

غالبا ما تتعامل الكيانات مع التعرض لمخاطر المجموعة كمركز صافٍ، هذا هو الحال إذا كانت التدفقات النقدية الإيجابية والسلبية للبند المغطى تعوض بعضها البعض، بموجب معيار المحاسبة الدولي IAS39، فإن التحوط من صافي المراكز غير مؤهل لمحاسبة التحوط. سيسمح المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 للكيانات بالتحوط للقيمة العادلة لصافي المراكز إذا كان التعيين كبند تحوط يعكس استراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بهم.

علاوة على ذلك، في ظل التدفقات النقدية المعيارية الجديدة، سيسمح أيضا بالتحوط من صافي المراكز لمخاطر الصرف الأجنبي. ومع ذلك، يتعين على الكيانات أن تحدد في بداية علاقة التحوط كيف ومتى سيؤثر كل بند من بنود صافي المركز على الربح أو الخسارة.

الجدول رقم 1: عقد مقارنة لمحاسبة التحوط بين المعيار المحاسبي الدولي IAS39 ومعيار الابلاغ المالي IFRS9.

أوجه المقارنة	المعيار المحاسبي الدولي IAS39	معيار الابلاغ المالي IFRS9
اختبار فعالية التحوط	يشترط المعيار مستوى من 80%_125% للتغطية وأن تتم التغطية بأثر رجعي.	الغاء شرط اختبار الفعالية القائم على النسبة80%_125%وتعويضه باختبار الفعالية القائم على المبادئ مع الغاء شرط التغطية بأثر رجعي فقط مع ترك تقييم مستقبلي في بداية كل فترة تحوط.
التوقف عن محاسبة التحوط.	يسمح المعيار بالتوقف عن محاسبة التحوط في أي وقت.	ينص المعيار على عدم السماح بالتوقف عن محاسبة التحوط عند فشل علاقة التحوط وأردف المعيار يجوز السماح بالتوقف عن التحوط الغير الفعال فقط عند فشل محاولات اعادة التوازن.
مكونات مخاطر البنود غير المالية	لا يعتبر المعيار مكونات مخاطر البنود الغير مالية، مؤهلة للتغطية.	يعتبر المعيار هذه المكونات مؤهلة للتغطية، إذا كان عنصر الخطر مفصلا بشكل واضح، وقابلا للقياس الموثوق فيه.
مخاطر التضخم	لا ينظر المعيار إلى هذه المخاطر كبند مؤهل للتغطية، إلا إذا كان ذلك محددا بتعاقد.	يعترف بمخاطر التضخم كمخاطر مؤهلة للتغطية حتى لو افترضنا عدم النص على هذا في عقد التغطية.
التعرضات المجمعة	يتم في هذا المعيار تجميع الاصول او الالتزامات المتشابهة وتغطيتها كمجموعة، فقط إذا كانت الأصول أو الالتزامات في المجموعة كل على حدة تشترك في التعرض لنفس المخاطر المحددة كمخاطر	أزال المعيار رقم (9) هذا القيد.

	مغطاة، كما أنه من المتوقع أن التغير في القيمة العادلة المتعلقة بالخطر المغطى لكل بند على حدة في المجموعة يتناسب إلى حد ما، مع التغير الكلي في القيمة العادلة المرتبطة بالمخاطر مغطاة لمجموعة بنود.	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على متطلبات المعيارين

من خلال عرض الجدول أعلاه يمكننا القول ما يلي:

تم تحديد الاختبار الدوري الإلزامي لفعالية التحوط لمحاسبة التحوط بموجب معيار المحاسبة الدولي 39، وفي هذا السياق، فإن فعالية التحوط هي مدى قدرة القيمة العادلة أو التغيرات في التدفقات النقدية لأداة التحوط على تعويض التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للصندوق. عنصر التحوط، هذا التعويض عن التعرض للمخاطر المعينة بواسطة المشتق أو القدرة على القيام بذلك يحتاج إلى أن يتم تحديده من قبل الكيان المحاسبي من خلال منهجية مناسبة إحصائية أو غير ذلك، ليتم توثيقها في مرحلة البدء، الأهم من ذلك، أن واضعي المعايير يلتزمون الصمت بشكل واضح بشأن مسألة وصف منهجيات محددة لتقييم فعالية التحوط،،يترك للكيانات ومراجعيها تحديد المنهجية المناسبة والاستنتاجات المقابلة، ومع ذلك، فإن فعالية التحوط العالية تحتاج، في البداية، إلى التأسيس على أساس مستقبلي، بعد ذلك، يجب أيضا إثبات حقيقة أن التحوط كان فعالا للغاية بأثر رجعي، إن الفشل في تأهيل اختبار الفعالية يتطلب وقف محاسبة التحوط، يجب أن يبدأ هذا التوقف من آخر تاريخ حتى يتم إثبات أن التحوط ساري المفعول، يجب إدراج تغييرات القيمة العادلة بعد هذا التوقف في بيان الدخل على الفور، إذا كان حدث أو تغيير في الظروف مسؤولا عن تعجيل عدم فعالية التحوط، فيجب أن يبدأ وقف محاسبة التحوط من توقيت هذا الحدث أو التغييرفي الظروف بشرط أن تتمكن المنشأة من إثبات الفعالية قبل ذلك، لا ينص معيار المحاسبة الدولي 39 على إعادة التوازن لعلاقة التحوط التي أصبحت غير فعالة من قبل، علاوة على ذلك، لا يسمح المعيار أيضا بإجراء تعديلات على التحوط غير الموثق في مرحلة البداية، يجب إيقاف العلاقة الأصلية في حالة التحوط غير الفعال، يتم إنشاء علاقة تحوط جديدة عند إعادة موازنة التحوط الذي يحتاج إلى إعادة تعيينه على هذا النحو، عادة ما تكون الاختبارات العددية مطلوبة لإثبات أن مقدار التعويض الذي تحققه التحوط في النطاق المسموح به، هذا يجعل عملية اختبار الفعالية بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 شاقة للغاية وتستغرق وقتا طويلا إذا فشلت اختبارات فعالية التحوط في تلبية المعايير المحددة، فلا يمكن للمنشأة اعتماد محاسبة التحوط.

عموما بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9، لن يكون هناك تمييز بين أنواع البنود المغطاة. من المهم فقط أنه يمكن تحديد عنصر المخاطر وقياسه بشكل موثوق، وبالتالي، ستطبق المزيد من الكيانات محاسبة التحوط التي تصور استراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بها، مما يسهل على الكيانات استخدام بيانات إدارة المخاطر كأساس لمحاسبة التحوط، هذا يقلل من مقدار التحليل، مما يقلل مرة.

5. خاتمة:

بعد الانتقادات التي طالت المعيار المحاسبي الدولي IAS39 كان لزاما على مجلس معايير المحاسبة الدولي مراجعة هذا الاخير والتفكير في البديل وهنا كانت اول خطوة لولادة معيار محاسبي جديد وهو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية لمحاسبة التحوط للحد من هذه الانتقادات خصوصا بعد الازمة المالية لسنة 2008 والتي اظهرت عيوب المعيار المحاسبي الدولي IAS39 مما جعل الامر ضرورة قصوى لاستبداله.

❖ **نتائج الدراسة:** ومن أهم النتائج التي خلصت اليها الدراسة نذكر ما يلي:

- عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 يمكن اعتماد متطلبات محاسبة التحوط في ظل هذا المعيار الجديد أو الاستمرار في تطبيق متطلبات محاسبة التحوط في ظل المعيار القديم IAS39؛
- عدم التوافق بين احكام المعيار المحاسبي الدولي IAS39 واستراتيجيات ادارة المخاطر من اسباب التخلي عن هذا المعيار؛
- إن الافتقار إلى الحذر هو الأساس لانتقاد المعيار الحالي لمعيار المحاسبة الدولي IAS39؛
- بعد تطبيق احكام ولوائح محاسبة التحوط لمعيار المحاسبة ولوائح IAS39، ورد أنه مليء بالغموض تقنيا وعمليا، وأنه فشل في تقديم نماذج تقدير جاهزة؛
- تعد متطلبات محاسبة التحوط الجديدة في ظل معيار الإبلاغ المالي IFRS9 أكثر استنادا إلى المبادئ واقل تعقيدا وتوفر روابط أفضل لأنشطة إدارة المخاطر؛
- يشترط المعيار (IAS39) مستوى من ٨٠٪-١٢٥٪ للتغطية بالنسبة لتغطية المبالغ المستقبلية، وان تتم التغطية بأثر رجعي اما في المعيار IFRS9،فقد ألغي هذا الشرط حيث يتم اختبار الفعالية على اساس المبادئ ولا يشترط المعيار اختبار كفاءة التغطية بأثر رجعي وانما ترك تقييم مستقبلي، ويتم تصميم معامل التغطية بناء على المبالغ الفعلية لبند التغطية وادوات التغطية؛
- ينص المعيار (IAS39)على أنه يمكن للوحدة الاقتصادية ان تتوقف عن اتباع محاسبة التغطية في اي وقت، اما المعيار (IFRS9) فينص على عدم السماح بالتوقف الطوعي عندما تعجز الوحدة عن تلبية الشرط المؤهل للتغطية والمتمثل في فشل اعادة التوازن لعمليات التحوط غير الفعال؛
- لا يعتبر المعيار (IAS39) مكونات مخاطر البنود الغير مالية، مؤهلة للتغطية، بينما المعيار (IFRS9) تعتبر هذه المكونات مؤهلة للتغطية، إذا كان عنصر الخطر مفصلا بشكل واضح، وقابلا للقياس الموثوق فيه.
- بالنسبة لمخاطر التضخم، لا ينظر المعيار (IAS39) إلى هذه المخاطر كبند مؤهل للتغطية، إلا إذا كان ذلك محددا بتعاقد أما المعيار (IFRS9) فيعترف بمخاطر التضخم كمخاطر مؤهلة للتغطية حتى لو افترضنا عدم النص على هذا في عقد التغطية؛
- يتم في المعيار (IAS39) تجميع الاصول او الالتزامات المتشابهة وتغطيتها كمجموعة، فقط إذا كانت الأصول أو الالتزامات في المجموعة كل على حدة تشترك في التعرض لنفس المخاطر المحددة كمخاطر مغطاة، كما أنه من المتوقع أن التغير في القيمة العادلة المتعلقة بالخطر المغطى لكل بند على حدة في المجموعة يتناسب إلى حد ما، مع التغير الكلي في القيمة العادلة المرتبطة بالمخاطر مغطاة لمجموعة بنود. وقد أزال المعيار (IFRS9) هذا القيد.

❖ **توصيات الدراسة**

في ختامنا لهذه الدراسة وبعد ما علمنا أن محاسبة التحوط حسب IFRS9 كانت مبسطة للغاية، متوافقة مع سياسة إدارة المخاطر، عكس ما كانت عليه في IAS39، فإننا نوصي بتكثيف الابحاث التي تتناول موضوع محاسبة التحوط حسب IFRS9 وتناوله من زوايا مختلفة، كالبحث في أهمية تطبيق محاسبة التحوط حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 وغيرها من الأبحاث.

6. قائمة المراجع:

1. Al-Nsour, R., & Abuaddous, M. (2022, November). A Comparison Study between IFRS 9 and IAS 39 in GCC Countries. European Journal of Business and Management Research, 7(6). doi:http://dx.doi.org/10.24018/ejbmr.2022.7.6.1687
2. Alves Dantas, J., & Barbosa Leite , G. (2022, September 21-23). Determinantes para a Adoção do Hedge Accounting pelos Bancos Brasileiros. XLVI Encontro da ANPAD - EnANPAD.
3. anssari, m., & al-tamimi, s. (2023). reviewing international financial reporting standard 9: financial instruments. world economics and finance bulletin, 24, 28-41.
4. Bunea-Bontas, C. (2009). Basic principles of hedge accounting. Economy Transdisiplinarity Cognition. Retrieved from https://mpra.ub.uni-muenchen.de/17072/1/MPRA_paper_17072.pdf
5. Dantas, J. A., & Teixeira , E. E. (2022, September 21 - 23). Determinantes para a Adoção do Hedge Accounting pelos Bancos Brasileiros. XLVI Encontro da ANPAD - EnANPAD 2022.
6. Gornjak, M. (2017). Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The analysis of replacement. International Journal of Management, Knowledge and Learning, 6(1), 115-130.
7. Hausin , M., Hemmingsson , C., & Johansson , J. (2008). How to hedge disclosures ? IFRS 7 and Hedge Accounting - A first stocktaking, Master thesis within Business Administration . Handelshögskolan : GOTEBORGS UNIVERSITET .
8. Hoogervorst, H. (2014, March). Closing the accounting chapter of the financial crisis. Retrieved from Asia-Oceania Regional Policy Forum, New Delhi8: https://www.ifrs.org/-/media/feature/news/speeches/2014/hans-hoogervorst-march-2014.pdf
9. Huian, M. (2012). Accounting for financial assets and financial liabilities according to IFRS 9. Analele Ştiinţifice ale Universităţii» Alexandru Ioan Cuza «din Iaşi, Ştiinţe economice, 59(1), 27-47.
10. IAS 39;. (n.d.). IFRS Foundation. Retrieved fromhttps://www.google.com/url?q=https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/publications/pdf-standards/english/2022/issued/part-a/ias-39-financial-instruments-recognition-and-measurement.pdf%3Fbypass%3Don&sa=U&ved=2ahUKEwiomdusscqAAxWzUKQEH
11. Iasplus. (2014). IAS 39 — Financial Instruments: Recognition and Measurement. Retrieved from https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias39
12. IFRS 9. (n.d.). Financial Instruments. Retrieved from https://www.google.com/url?q=https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/publications/pdf-standards/english/2022/issued/part-a/ifrs-9-financial-instruments.pdf%3Fbypass%3Don&sa=U&ved=2ahUKEwi2-dC6rsqAAxWCTKQEHR6xCDYQFnoECAkQAg&usg=AOvVaw2NTbp4v2MgmWoqtorhPQ1T
13. Sabina, E. A., Chimere, N., & Augustine , N. I. (2023, March). Effect of Derivative Accounting On the Value of Listed Deposit Money Banks in Nigeria. International Journal of Advances in Engineering and Management (IJAEM), 5(3), pp : 1011-1028 . doi:DOI : 10.35629 / 5252-050310111028
14. شوقي طارق . (2018). محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس سطيف -1-.
15. طارق شوقي. (2017). محاسبة التغطية (التحوط) للمشتقات المالية في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS 9الأدوات المالية مقارنة مع المعيار الأمريكي SFAS133. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(17)، 102-116.
16. علي حسين الدوغجي، وعباس فاضل العكيلي. (2013). الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوضفها أدوات للتحوط من المخاطر السوقية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية/ بالتطبيق في مصرف بغداد. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 8(25)، 44-85.